

التغيرات في البنى الاجتماعية وأثرها في سياسات الإسكان الحضري دراسة مقارنة لمحتلين سكنيتين في مدينة بغداد

أ.د. بهجت رشاد شاهين
أ.د. فوزية عبد الكاظم العطية
محمد حيدر عبد الهادي الساكني

الخلاصة:

يركز المحور العام للبحث على طبيعة العلاقة بين الجانب الاجتماعي من البيئة السكنية (الحضرية) والقرارات السكنية من خلال التركيز على ما يعنيه مفهوم التغييرات الاجتماعية التي أصبحت ملازمة للمجتمعات فضلاً عن العوامل التي ساهمت في جعل هذه التغييرات تعمل بوتائر مختلفة ومتباينة من خلال ارتباطها بحياة المدينة والتحول باتجاه الحياة الحضرية، والتي نستطيع التعامل معها كظاهرة اجتماعية ترتبط مع مجموعة القرارات السكنية (البرامج والسياسات السكنية) التي تبادلت التأثير مع البيئة السكنية- الحضرية التي تشكلت. حدد البحث المشكلة البحثية (وجود الحاجة لتوضيح اثر التغييرات الاجتماعية الحضرية وتباين تأثيراتها زمانياً ومكانياً على القرارات والسياسات السكنية) وافترض البحث ان التوافق بين سياسات وبرامج الإسكان الحضري ومتطلبات الحياة الحضرية يتطلب ، تحليل المستويات الاجتماعية-الاقتصادية لمجتمع المدينة من خلال فكرة التغيير والتحول بهذه المستويات ، مكانياً وزمانياً. ولاغراض البحث سوف يتم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال:

اولاً: قياس التغييرات الاجتماعية بدلالة التغييرات الديموغرافية والتغييرات الاقتصادية في مجتمع العينة من خلال اختبار الفرضية الثانوية الاولى والتي تمت صياغتها كالآتي :

- هناك تباين بطبيعة التغييرات الاجتماعية الحضرية والعوامل المؤثرة بأحداث هذه التغييرات زمانياً ومن موقع الى اخر
- ثانياً: قياس مستوى التوافق الزمني مع البيئة السكنية من خلال التغييرات اثناء حقب الاشغال فضلاً عن قياس مستوى التفاعل والارتباط بين السكان والبرامج والقرارات السكنية من خلال اختبار الفرضية الثانوية الثانية والتي تمت صياغتها كالآتي:
- وجود تباين في مستوى التفاعل والارتباط بين السكان والقرارات السكنية الحضرية وحسب طبيعة التنظيم الاجتماعي للسكان والعوامل المؤثرة على طبيعة هذه المجتمعات داخل الهيكل الحضري للمدينة.

ولغرض تحقيق اهداف البحث والتحقق من فرضياته استلزم تعريف عدد من المفردات ومن ثم التطرق لعدد من الدراسات السابقة واستخلاص اهم المفردات التي سيتم اختبارها في الدراسة العملية (التطبيقية) وتوصل البحث لعدد من الاستنتاجات التي بينت وجود مستويات مختلفة من انماط السلوك داخل الحيز الحضري للمدينة وان التغييرات الاجتماعية على مستوى المدينة وقطاعاتها السكنية وتقبل السكان للقرارات والبرامج السكنية يتطلب تبايناً كذلك في طبيعة القرارات السكنية التي يجب ان تتسق مع هذه التباينات.

اجتماعية مكانية، اى على انها انساق لاتقوم فيها الصراعات على اساس اجتماعي بحت بل تتأثر بعوامل وترتيبات مكانية-زمانية. افرزت الطروحات النظرية السابقة، وجود فجوات في تحديد هذه العلاقات والتأثيرات من خلال عدد من المؤشرات التي تم افتراضها التي جعلت المدينة وتجمعاتها السكنية غير متوافقة مع القرارات والبرامج السكنية في تعاملها مع قطاعات المدينة من خلال المستويات الاجتماعية-الاقتصادية فهي تعد مجتمع المدينة، بمثابة مجتمع ثابت غير متغير، مما اشر الى وجود عدم توافق بين طريقة الحياة الحضرية والبرامج والسياسات السكنية وتبعاتها .

لذلك حدد البحث المشكلة البحثية بما يلي:
(الحاجة لتوضيح اثر التغييرات الاجتماعية الحضرية

0-1 المقدمة

ان كل محاولة لتخطيط وتصميم البيئة السكنية الحضرية من خلال قرارات اسكانية، من دون فهم واع لهذه البيئة وللكائن الحي ولطبيعة التفاعل بينهما، والتحولات في طريقة الحياة الاجتماعية، تصبغ مجرد محاولات متخبطة.

ان التغيير النسبي الذي طرأ على طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع يعني تغيير البناء الاجتماعي بشكل أو بآخر لغرض موازنة الحياة الاجتماعية وتكيف الأفراد لطبيعة الحياة الجديدة. فالمدينة يمكن ان تفهم وان تدرس على انها انساق

أن التغير الاجتماعي بوصفه مفهوما متعارف عليه في علم الاجتماع ولاسيما في مجال الدراسة الديناميكية ، يعد من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى عصرنا الحاضر لدرجة أصبح التغير معها إحدى السنن المسلم بها بوصفها ظاهرة اجتماعية ، بل لازمة لبقاء الجنس البشري وتفاعل أنماط الحياة على اختلافها لتتحقق لدينا باستمرار انماط وقيم اجتماعية جديدة يشعر في ظلها الأفراد بان حياتهم متحركة ومتجددة، وأنها في تحركها وتجدها تتطلب فهم الحركة الدائبة

والمسيرة الكاملة دون تخلف أو تشبث بالقديم [12]

ويمكن القول ان التغير يعني قدرة الانسان على احداث تحولات في بنية المجتمع ويجب ان يفهم هذا الفعل كاداة طبيعية مترادفة مع الطبيعة البشرية في حاجتها الى التغير المستمر لكي تحرك المجتمع نحو النمو والتقدم اي ان المجتمع الذي يوصف بانه متحرك يتصف بالحركية والتغير .

2-1 السياسات الاسكانية

تعرف السياسة الاسكانية بانها مجموعة الاجراءات التشريعية والتنفيذية المتخذة لزيادة وتنظيم استخدام الموارد المالية، المادية والبشرية لتحقيق الاهداف العامة للاسكان ضمن اهداف خطط التنمية، ولا بد لهذه السياسة ان تتضمن الابعاد المكانية وعلى المستويات المحلية، الاقليمية والقومية وواجه اخرى منها مالية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية وامور تنظيمية وتشريعية

[5] فالسياسات الاسكانية هي "تحديد الاهداف والوسائل لخلق البيئة المصغرة، الوحدة السكنية، واستعمالها واعادة تكوينها سواء اكان ذلك لجملها او لاجزائها" [16]

ويذكر "جورجسن" (Jorgensen) ان السياسات الاسكانية هي " الموجه لاعداد البرامج لغرض تنفيذ الخطة الاسكانية" وهناك مبادئ يمكن اعتبارها نموذجية للسياسات الاسكانية (وذلك لتعدد التوجهات العملية لتطبيق هذه السياسة اوتلك) تتمثل في ان الهدف النهائي للسياسة الاسكانية هو اناطة الفرصة لكل فرد للتمتع بسلام وحرية للعيش في مأوى مناسب يساعده لكي يؤمن حياة افضل والمساهمة في خلق مجتمعات

وتباين تأثيراتها زمانيا ومكانيا على القرارات والسياسات (الاسكانية).

وافترض البحث ان التوافق بين سياسات وبرامج الاسكان الحضري ومتطلبات الحياة الحضرية يتطلب ، تحليل المستويات الاجتماعية-الاقتصادية لمجتمع المدينة من خلال فكرة التغير والتحول بهذه المستويات ، مكانيا وزمانيا.

ولاغراض البحث سوف يتم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال:

اولا: قياس التغيرات الاجتماعية بدلالة التغيرات الديموغرافية والتغيرات الاقتصادية في مجتمع العينة من خلال اختبار الفرضية الثانوية الاولى والتي تمت صياغتها كالآتي :

• هناك تباين بطبيعة التغيرات الاجتماعية-الحضرية والعوامل المؤثرة باحداث هذه التغيرات زمانيا ومن موقع الى اخر

ثانيا : قياس مستوى التوافق الزمني مع البيئة السكنية من خلال التغيرات اثناء حقب الاشغال فضلا عن قياس مستوى التفاعل والارتباط بين السكان والبرامج والقرارات الاسكانية من خلال اختبار الفرضية الثانوية الثانية والتي تمت صياغتها كالآتي:

• وجود تباين في مستوى التفاعل والارتباط بين السكان والقرارات الاسكانية الحضرية وحسب طبيعة التنظيم الاجتماعي للسكان والعوامل المؤثرة على طبيعة هذه المجتمعات داخل الهيكل الحضري للمدينة.

وتحدد الهدف العام بما يلي:(بناء اطار شامل لفكرة التغيرات الاجتماعية والمفاهيم العامة للبيئة السكنية وتقييم القرارات والسياسات الاسكانية)

وتتمثل هيكلية البحث من خلال التعريف باهم المفردات التي ارتبطت مع فكرة التغير والسياسات والتنمية الاسكانية والدراسات السابقة للوصول الى اهم مفردات الجانب النظري واختبار الفرضية الرئيسية من خلال دراسة عملية والوصول الى اهم الاستنتاجات والتوصيات.

1-1 معنى التحول والتغير

ان للتغير الاجتماعي أو ما يطلق عليه التحول الاجتماعي خاصية اساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية ، فهو سبيل بقائها ونموها وبه يتهيأ لها التوافق مع الواقع ويتحقق لها التوازن والاستقرار الاجتماعي وعن طريقه تواجه الجماعات متطلبات افرادها وحاجاتهم المتجددة

استخدامات الارض او برامج تغيير استخدامات الارض الحضرية (Urban Land Re-adjustment Programs) والعيش في بيئات جديدة (كالمدن الجديدة) اما فيما يخص الفئات الفقيرة والغير قادرة على الحصول على ماوى فيتم من خلال قياس مدى ارتباطها ببرامج الاسكان الشعبي والاسكان وبرامج الخلط المجتمعي وبرامج التنمية الشاملة.

4-1 الدراسات السابقة

ولغرض اسناد المفردات الرئيسية للبحث سيتم تناول فكرة التغييرات الاجتماعية من خلال استعراض الدراسات السابقة (المحور الأول) وعلاقتها بالجوانب الحضرية وحياة المجتمع والسكان (من خلال المحور الثاني) وكما يأتي:

1-4-1 المحور الاول : الدراسات في التغييرات

الاجتماعية:

اولا: دراسة حنا بطاطو، بعنوان : (الطبقات الاجتماعية، والحركات الثورية من العهد العثماني حتى

قيام الجمهورية) مؤسسة الابحاث العربية-1995 –

ترجمة عفيف الرزاز[3].

اهم المفردات التي تهمننا في البحث هو اشارته لتاثيرات متداخلة اقتصادية –اجتماعية مع سياسات تخص توزيع الاراضي وتاثير الاحتلال العثماني والبريطاني في خلق طبقات وصعود طبقات معينة على حساب طبقات اخرى واثرها على الهجرة من الريف الى المدينة كما برز بوضوح العامل الديني وخصوصا خارج المدن في كسب الوجاهة او المكانة (status) لشريحة معينة من المجتمع فضلا عن بروز طبقات معينة في قيادة المجتمع كطبقة المثقفين. هذه الدراسة تسلط الضوء على اهمية وجود سياسات تستطيع ان تستوعب التغييرات والحراك الاجتماعي المستمر داخل المجتمع والذي لازال فتيا وغير مستقرا ليومنا هذا ومحاولة جعل قراراتها متناسبة مع التنوع الكبير الذي عليه المجتمع العراقي مع الاخذ بنظر الاعتبار الشرائح التي اصبحت في اسفل السلم التراتبي ودورها داخل المجتمع وتأثيرها داخل النسيج الحضري للمدينة.

ثانيا : دراسة : مالك بن نبي في كتابه بعنوان : (ميلاد مجتمع) [4]2006.

متطورة للوصول الى حياة مقبولة ومن خلال ذلك تستهدف السياسة الاسكانية ما يأتي:

1-بناء مجتمع متطور ومتعاون 2- تحسين

مستوى المعيشة 3-تطوير صناعة المواد الانشائية التي

تؤدي الى تعزيز القطاع الصناعي 4-تحسين الانتاجية

وزيادة الكفاءة. [16] ان المشكلة الاجتماعية ومن خلال ماتمثلة بنية المجتمع والتحولت في هذه البنية وحاجة الانسان المستمرة على التغيير تتطلب ايجاد برامج تنموية مترادفة ومتكاملة معها تستطيع ان تجد حلول لطبيعة المجتمع الحضري وطبيعة الحياة في كل مجتمع على حدة وحسب مايمتلكه من رصيد وارث ثقافي يميزه عن باقي المجتمعات الذي يتطلب وضع خيارات تتضمن الخصوصية لكل مجتمع ونابعة من طبيعة البناء الاجتماعي واتجاه حركة المجتمع والفرد.

3-1 برامج التنمية الاسكانية وارتباطها مع

التغييرات المجتمعية

التنمية الاسكانية مفردة ظهرت بظهور مفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة والتنمية الحضرية فالتنمية الاسكانية هي عدم تدمير البيئة السكنية فضلا عن قابليتها على ادامة بناها الاجتماعية والاقتصادية مع تطوير البيئة السكنية المشيدة ذات القيم ومنها القيم الاجتماعية والاقتصادية /الفضائية ومقومات التصميم الحضري والمقومات التخطيطية [8]

واشار (Towers,2008) الى ضرورة ان تهدف التنمية الاسكانية الى التوازن البيئي وان توفر قيمة عالية من البيئة العمرانية مع ضرورة وجود الاستقرار الاجتماعي والنشاط الاقتصادي [21]. وتبنت هذه المفردة سياسات اسكانية عربية حيث تم التعبير عنها ضمن اهداف تنموية اسكانية، تمثلت في الحيازة السكنية لكل اسرة، زيادة الدعم للقطاع الخاص للمساهمة في الحصول على وحدات سكنية تفي بمتطلبات المستخدمين، التخطيط السليم للمدن الجديدة واعادة تخطيط المناطق التراثية [7].

اي ان قياس مستوى الترابط بين السكان وبرامج التنمية يمكن ان يقاس مكانيا من خلال التفاعل والارتباط مع القرارات الاسكانية ومدى ارتباطه بمستوى المشاركة الشعبية بالقرارات وتقبل السكان لتغيير

اطلق عليه (Toshka) 1997- هو التوجه نحو الصحراء والابتعاد عن وادي النيل وتغيير التركيز السكاني (Inhabitant Spot) من (5%) الى (25%) من المساحة الكلية لمصر فضلا عن خلق مناطق جديدة لتطوير الصناعات وحماية المناطق الزراعية وحماية البيئة. هذه الدراسة ركزت على ثلاثة محاور الاول هو ابراز اثر التغييرات السياسية على سياسات الاسكان في تغيير الهيئة الحضرية للمدينة وتضمن المحور الثاني التجربة المصرية بانشاء المدن الجديدة واسباب انشائها والسبلات التي رافقت هذه التجربة والمحور الاخير تضمن دراسة وتقييم لبرنامج الاسكان العام حيث بين الباحث ضعف الفكر التصميمي واستخدام معايير غير مناسبة ادى الى تغييرات كبيرة في هذه التجمعات.

ثانيا: دراسة "ديفيد والترز" (David Walters) بعنوان :

Designing Communities
Charrettes, Master Plans and
Forms – Based Codes – 2007 [22].

يطرح الكتاب في جزءه الرابع اهمية مشاركة المجتمع في عملية صنع القرار في مشاريع التنمية فضلا عن ملية التخطيط والتصميم للبيئة السكنية ويطرح الكاتب استعراض الجذور التاريخية للمشاركات الجماهيرية بالقرار التخطيطي (community Participation in Planning) نجد ان الكاتب يحاول ان يبرز اهمية قوة السكان في اقرار شكل وطبيعة البيئة السكنية التي يعيشون بها من خلال المشاركة في القرارات وبرامج التنمية الاسكانية ومشاركتهم ببرامج التنمية المجتمعية لتحسين الواقع الاجتماعي للتجمعات السكنية وقرار برامج تستطيع ان تخلق مجتمعات مستدامة وفق احتياجات ورغبات المجتمع.

ثالثا: دراسة (إكرام هاروني) بعنوان : الأسرة النووية، القرابة والواقع الاجتماعي الحضري كلية العلوم الانسانية - جامعة الجزائر-2008 [13]. حاول البحث ان يبين جانبين مهمين الاول يتعلق بالتغييرات التي حصلت بتركيب الاسرة في العالم العربي والتحول

يرى مالك بن نبي ان نظام حركة المجتمع يتسم بالعمومية الانسانية ، والحركية الموجه والتعارض الفكري يحرك المجتمع الساكن المتعادل وان التغيير الاجتماعي ظاهرة تقدم ونمو ويتم من خلال ارادة الانسان وان الاساس القوي للتغيير الاجتماعي يجب ان يكون باستقراء الوقائع التاريخية الماضيه والذي يدلنا على ان (الفكره الدينيه) كانت هي الاساس والمحرك الفاعل لاي حركة تغيير اجتماعية وحضارية وأن قانون التغيير الاجتماعي هو القانون الدوري للحضاره وهدف التغيير الاجتماعي عند مالك بلوغ المجتمعات مرحلة الحضارة على أساس من التعادل بين الروح والماده وبين الغاية والسبب وقانون التغيير الاجتماعي عند مالك حدد نقطة الميلاد ونقطة الانحراف ونقطة الأفول لأي تغيير اجتماعي، والحضارة عنده تمر بمراحل ثلاث: الميلاد، والأوج، والأفول وهي تتفق مع مراحل الروح، والعقل والغريزة.

ثالثا: دراسة احمد هاشم الموسومة بعنوان "فعل التغيير وتحولات الهوية المعمارية الاجتماعية" دكتوراه- 2006 [14].

ان ما يهمننا من هذه الدراسة هو ابرازها ثلاثة انواع من التحولات الاجتماعية فالتحولات الدورية التي اطلق عليها "الدورة الاجتماعية قد تؤسس لتغييرات على مدى واسع ولفترات زمنية كبيرة (وهي خارج اطار بحثنا) اما التحولات الكبيرة فبالرغم من اهميتها في احداثها تغييرات مهمة في عدد من المجتمعات الا انها يصعب التنبأ بها وتبقى التحولات المحدودة كحالة منضبطة ومتوازنة ومتدرجة تقود الى تغييرات يكون الانسان الفاعل وتصبح ضرورة لحياة ودينامية البناء المجتمعي بالتقدم نحو الامام.

2-4-1 المحور الثاني : الدراسات الاجتماعية الحضرية
اولا: دراسة "عماد الدين علي" - (Emad - Aden A. Ali) بعنوان :

Visual Design Guidelines For
Medium –Sized Cities – 2003 [20]
وبين الباحث ان اهم اهداف برامج التنمية الاسكانية الحضرية هو انشاء المدن السكنية ومن خلال مشروع

الثانوية للوصول الى النتائج والاستنتاجات والتي تشمل

وكما مبين في جدول 1.

ولغرض اثبات فرضية البحث الرئيسية حاول البحث اختيار عينتين لمنطقتين سكنيتين داخل مدينة بغداد تختلف عن بعضها من حيث المستوى الاجتماعي-الاقتصادي فضلا عن: مستوى ودرجة العمران(عدد الطوابق، نمط الاسكان، حالة الوحدات السكنية وتاريخ اشغالها وعلاقتها المكانية المتباينة داخل النسيج الحضري للمدينة) بغية الوصول الى هدف الدراسة والمتمثل باثبات وجود تباينات في طبيعة التغييرات الاجتماعية داخل المدينة التيلا تعكسها الاختلافات في المستويات الاجتماعية-الاقتصادية للسكان وانما تتداخل معها مجموعة اخرى من العوامل الاجتماعية-الحضرية التي تتشكل من خلالها المدينة، حيث تم اختيار موقع

اسكان شارع حيفا(قطاع 8) لما يتمتع به الموقع من

خصائص اجتماعية ومكانية بوصفه مجمعاً سكنياً يقع

في مركز المدينة-جانب الكرخ، متعدد الطوابق High

Rise Buildings، يصل الى (15) طابقاً ترتب فيه

الأبنية على هيئة تنظيم تجميعي Group

Organization، الكثافة السكانية صممت

لتكون بحدود (313) شخص/ هكتار، وحالة

الوحدات السكنية يمكن ان توصف بانها متوسطة مع

تدهور بالمساحات المفتوحة والخضراء وتاريخ الاشغال

كان عام 1986. اما الموقع الثاني فتتميز قطاعات

مدينة الصدر بخصائص اجتماعية واثنوية ومكانية

مختلفة عن مجمع حيفا فهيتقع في جانب الرصافة،

تتكون من دور واطئة الارتفاع Low Rise

Buildings، بارتفاع طابق او طابقين، ترتب فيه

الوحدات السكنية بشكل دور متلاصقة منفردة Row

Houses، وتم استخدام فكرة Super Black من

خلال اعتماد وحدة قياسية (Modular) وخلق

مفهوم القطاع (Sector) الكثافة السكانية للتصميم

بحدود 300 شخص / هكتار وحالة الوحدات السكنية

التدريجي نحو الاسرة النووية التي اصبحت سمة من سمات المجتمع الحديث مع استمرار ميل الاسر للحاجة الى مؤازرة افراد اسرتهم الكبيرة (والتي كانت تمثل العائلة الممتدة) حيث بينت الدراسة الحاجة الى القرب المكاني للاسر القرابية كدعم معنوي وتعزيز المضامين الاجتماعية والذي يتطلب حلول اسكانية تتسق مع هذه التوجهات من خلال طريقة التجميع ودراسة نوعية الاسر فضلا عن التجانس بين المجمع السكنية لتعويض جانب من جوانب اختفاء بعض العلاقات القرابية اما الجانب الثاني فيتعلق بما يخلقه هذا التغيير بالحجم ونوعية الاسر من حاجة لدراسة للكثافات المقترحة لاسكان مجاميع من الاسر والتغييرات التي تحدث في تركيبها والمرونة.

رابعا: دراسة "ابراهيم الديميري" (Ibrahim

Mustafa Eldemery) بعنوان:

Globalization Challenges in

Architecture – 2009 (22) –

في دراسة نشرتها مجلة (Journal of

Architectural and Planning

Research) حيث يعتقد ان العولمة ظاهرة متعددة

الأبعاد، وان اصحاب القرار كثيرا ما يجدون انفسهم في

مركز قوتين متعارضتين من خلال التناقض بين ثقافة

الماضي والحاضر هذه الدراسة تحاول ان تربط تأثيرات

ثقافة العولمة على البيئة الحضرية واهمية المحافظة على

الهوية الثقافية في ظل حتمية العولمة وهنا يتطلب اشارات

واضحة للمحافظة على قيم ومعايير المجتمعات في ظل

التغييرات الاجتماعية وضرورة ابرازها ضمن برامج

التنمية وان تندمج وتتكامل مع السياسات والبرامج

الاسكانية.

5-1 تحديد المفردات الرئيسية

يمكن تحديد مجموعة من المفردات الاساسية

التي تحدد العلاقة بين ما تضمنه التغييرات الاجتماعية

وحركة المجتمع وسياسات وبرامج الاسكان الحضري من

خلال ما جرى استعراضه من مفاهيم في بداية البحث

والدراسات السابقة وما طرحته من مفردات، يمكن من

خلالهما اختبار الفرضية الرئيسية للبحث والفرضيات

والبنى التحتية والمساحات المفتوحة والخضراء بحالة متدهورة وتم اشغالها في منتصف ستينيات القرن الماضي تم ومن خلال استخدام اساليب احصائية (المقابلة، الملاحظة، الاستبيان والحسابات الاحصائية) والتحليل الاحصائي ومناقشة النتائج ومقارنتها للوصول الى

□ . امكانية التحقق من الفرضيات البحثية

□ وصف مناطق الدراسة 6-1

تقع منطقتي الدراسة في جانبي الكرخ والرصافة من مدينة بغداد حيث يبين الشكل 1 والشكل 2 موقع مدينة الصدر-قطاع 53، وموقع شارع حيفا -القطاع □. الثامن ضمن مخطط المدينة

□ مدينة الصدر -قطاع 53 1-6-1

تقع منطقة الصدر عموما في الشمال الشرقي من مدينة بغداد وتنجصر بين (قناة الجيش) () التي تحدها من الجنوب الغربي (السدة الترابية) ،من الشمال الشرقي، □ () . وهي تشغل مساحة تقدر 30 كم²

Low Rise تتكون من دور واطئة الارتفاع Buildings □،

بارتفاع طابق او طابقين ،تترتب فيه الوحدات السكنية □ Row Houses بشكل دور متلاصقة منفردة وتحتل أرضا مستوية تقريبا وبشكل تخطيط شطرنجي، وتتكون نواة المشروع الاسكاني في مدينة الصدر من (900-750) وحدة سكنية في كل قطاع وزعت عام

1960 ثم انتهجت اسلوب اخر وزعت بموجبه على السكان قطاعا سكنية بالجان في كل من مدينة الثورة (سابقا) في جانب الرصافة وفي الشعلة في جانب الكرخ. وقد تبرعت ببعض مواد البناء كالطابوق والجص للاوائل الذين بدأوا بالبناء ولم تنتهي سنة 1965 الا وقد ازيل اكبر قدر من نطاق الصرائف وبلغ عدد القطع الموزعة في مدينة الصدر حتى عام 1970/9/30 (63726)

قطعة موزعة على 79 قطاعا واصبح يحوي كل قطاع □ على مايقارب 900 وحدة سكنية [15]. الشكل

جدول (1) يبين المفردات الرئيسية للعلاقة بين ما تضمنه التغييرات الاجتماعية وحركة المجتمع وسياسات وبرامج الاسكان الحضري

لمؤشرات		لمنتبرات الثانوية	لمنتبرات الرئيسية
تقبل التغيير	لمؤونة بين التغييرات	الإفعال الإنسانية	فعل التغيير الإجتماعي
مقاومة التغيير			
زاحة زمنية	واعي مسئد	تجاه التغيير	
زاحة مكانية			
تغيير البناء الإجتماعي		لمجتمع الاسرة	
تغيير بناء الاسرة وطبيعتها			
تسايز	لمتحدة	تغييرات	لفرد
حجم لسكان		فر التغييرات لديموغرافية	طبيعة التغييرات الإجتماعية
لكثافة السكانية			
لكثافة الإسكانية			
لهجرة			
لدخل الاسرة		فر التغييرات الإقتصادية	
للمالية			
طبيعة البناء الثقافي التغريب في البيئة الحضرية		فر التغييرات الثقافية	
لقاعة بالسكن		لتغييرات خلال حبة الإسكان	لترقق الزماني مع البيئة السكانية
لعلوات الإجتماعية			
للمالية			
لمساحة لمخصصة لكل شخص		لفاعل والإرتباط مع لقرورات الإسكانية لتطوير الحي السكاني	لمسوى التفاعل والإرتباط بين السكان ولبرامج ولدراسات الإسكانية الحضرية/ مكانيا
لبرامج التنمية الشاملة			
لمسوى المشاركة الشعبية بالقرورات			
لخايط باستعمالات الأرض وتغيير استخداماتها			
لتغيير ارتفاعات ونوعية الدور ولوحدات سكنية			
لبرامج لشاء المدن الجديدة			
لبرامج الإسكان الشعبي			
لبرامج لخايط لمجتمعي			



الشكل (2) يبين الشكل العلاقة بين عينتي البحث من حيث الارتباطات بطرق المواصلات وارتباطهما بالمجاورات (المصدر)



الشكل (1) يبين موقع العينتين داخل مدينة بغداد حيث يمكن ملاحظة الاختلاف المكاني المصدر [23] والباحث)

مساحة الارض المخصصة لتطوير شارع حيفا (349 هكتار)، وتم تحديد الارتفاع للمباني ما بين خمسة وتسعة طوابق، مع استثناء جزء (8) الذي تتكون مبانيه من خمسة عشر طابقاً وبإكمال المشروع (عام 1985) ضم الشارع (228753 م²) للأسكان، مقسمة الى (2096) شقة، (75% منها بثلاث غرف نوم، 25% بغرفتي نوم) يسكنها (14244 نسمة) / (24659 م²) للأعمال التجارية / (2000 م²) للأغراض الادارية / (21539 م²) للمكاتب.

اما المنطقة الخاصة بالبحث شملت القطاع الثامن (المجمع الهولندي)، المتكون من تسع عمارات سكنية مفصولة عن بعضها البعض، ذات 14 طابق سكني، ليكون مجمل عدد الوحدات السكنية فيها 270 وحدة

(5) حيث تم تجميع هذه العمارات في مكان واحد بعد ان كان من المقرر تنفيذها انفراديا (وبعد احدى عشرة عمارة) وعلى طول شارع حيفا وحددت المساحة الموقعية المناسبة لاحتواء هذه العمارات مع خدماتها ودمجها مع مشروع شارع حيفا.

2-6-1 مشروع شارع حيفا - القطاع 8

ان ظهور مشروع تطوير شارع حيفا في عام 1985 الى حيز الوجود لهو حدث هام يمكن قراءته كشاهد في تحديد معالم نهضة اخرى لمدينة بغداد، الذي جسّد تنظيم وتشكيل واثراء برؤيا ونماذج متعددة وصور متكاملة ومنسجمة لمنظومة البناء العمراني للمنطقة المركزية لمدينة بغداد - لمنطقة الكرخ. ان الدراسات التخطيطية في اطار "خطة التنمية الشاملة لبغداد 2000" التصميم الاساس لمدينة بغداد (1973) قد حدد استعمال احياء الكرخ/ الرصافة بالمنطقة المركزية التجارية" على اساس دلالة هاتين المنطقتين واثريهما التاريخي العريق كمركز للنشاط الاقتصادي الكثافة) وخلق منظومة عمرانية تبحث عن التناغم ما بين المظهر التقليدي للكتل البنائية وبين الوظيفة

المخطط لها الشكل 4

تم تقسيم منطقة المشروع الاجمالية الى تسعة اجزاء، أدخلت استعمالات جديدة للأرض مما ترتب عليه

تعديل سياسة التخطيط الاولية، وقد قُسمت منطقة المشروع ثمانية اجزاء وكما مبين ب (الشكل 4) بلغت

قطاع 8 اي تم توزيع 54 استمارة (وتم اهمال 6 استمارات لعدم اكتمال معلوماتها) وتم افتراض عدد الوحدات السكنية في قطاع 53 ضمن المحلة 553 لمدينة الصدر بحدود 750 وحدة سكنية اعتمادا على التصميم الاساسي للموقع على اعتبار أن مجتمع العينة هو الوحدات السكنية، ويمثل كل واحدا منها وحدة مشاهدة أو فردا معبرا عنها اي توزيع 75 استمارة (تم اهمال 11 استمارة لعدم اكتمال معلوماتها

سكنية ذات 3 غرف نوم، و270 وحدة سكنية ذات 2 غرفة نوم (كل طابق يحتوي على نموذجين مختلفين من الشقق وهي تتجه نحو الاتجاهات الاربعة لتظهر بذلك كل وحدة سكنية بواجهه مختلفة وتوجيه مختلف بالنسبة للأشعة الشمسية. مصممة لكي تستوعب 3730 شخص موزعين على مساحة اجمالية قدرها 3.4 هكتار وتبلغ المساحة المغطاة من الارض (0.56)هكتار .

حددت العينة لغرض الاستبيان بـ 10% من مجموع الوحدات السكنية البالغة 540 شقة سكنية لموقع حيفا



الشكل (3) يمثل الشكل مخطط مدينة الصدر والمحلات السكنية حسب تقسيم المجلس البلدي لمدينة الصدر وموقع قطاع 53 الذي يقع ضمن محلة 535 وضمن (المجلس البلدي للصدر 6). المصدر :

[2]



الشكل (4) مشروع شارع حيفا المتكامل بكافة اجزائه ويلاحظ موقع الجزء الثامن وعلاقته مع الاجزاء الاخرى المصدر [1]

التنظيم الاجتماعي للسكان والعوامل المؤثرة على طبيعة هذه المجتمعات داخل الهيكل الحضري للمدينة.

8-1 اختبار فرضيات البحث

1-8-1 اختبار الفرضية الثانوية الاولى

اولا : التحقق من التغييرات الاجتماعية والتي يتطلب التحقق منها وجود حقب زمنية مختلفة لمعرفة مقدار التغيير في هذه المؤشر لذلك سيتم الاعتماد على استمارة الاستبانة (بوصفها سنة اساس لعام 2011) واحصاءات ودراسات سابقة للمناطق نفسها لغرض المقارنة بين

ل التغييرات الديموغرافية

² تم الاستعانة بالتعداد السكاني المعد من قبل وزارة التخطيط ولغاية 1997 الذي يمثل اخر تعداد واحصائيات رسمية معتمدة. واحصاءات وزارة التجارة لعام 2009 والغير منشورة التي تم التحقق من بياناتها بالمقارنة مع الاحصاءات المتحققة من الدراسة الميدانية والدراسات السابقة [10] ، [15] ، [9] ، [6]

17 عرض النتائج ومناقشتها:

ان المفردات التي تم استخلاصها بالجدول (1) كانت واسعة وشاملة ولاغراض البحث سوف يتم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال:
اولا: قياس التغييرات الاجتماعية بدلالة التغييرات الديموغرافية والتغيرات الاقتصادية في مجتمع العينة من خلال اختبار الفرضية الثانوية الاولى والتي تمت صياغتها كالآتي:
هناك تباين بطبيعة التغييرات الاجتماعية-الحضرية والعوامل المؤثرة باحداث هذه التغييرات زمانيا ومن موقع الى اخر
ثانيا : قياس مستوى التوافق الزمني مع البيئة السكنية من خلال التغييرات اثناء حقب الاشغال فضلا عن قياس مستوى التفاعل والارتباط بين السكان والبرامج والقرارات الاسكانية من خلال اختبار الفرضية الثانوية الثانية والتي تمت صياغتها كالآتي:
وجود تباين في مستوى التفاعل والارتباط بين السكان والقرارات الاسكانية الحضرية وحسب طبيعة

بشكل متناقص وان نسبة التغييرات السكانية أصبحت (-45%) اي هناك تقلص بحجم العوائل وخصوصا بعد 2005 بسبب التغييرات التي تآثرت بالحرب وعدم توفر الامان وتأثير المجاورات وكما يمكن مقارنة الفروقات من خلال جدول 3 وكذلك الكثافات السكانية (شخص/هكتار) حيث نجد انها تغيرت وبشكل متباين ولكلا الموقعين وكما موضح جدول (4) ان اهم مايمكن ان نستنتجه من هذه المقارنة بين الموقعين هو ان التغييرات الديموغرافية المتمثلة بالتغييرات بالنمو السكاني الكلي في زمانيا ، كانت متباينة بين الموقعين بشكل واضح جدا وبفرق تراكمي يصل الى 124% من خلال التزايد الكبير بحجم وكثافة السكان في مدينة الصدر والتناقص السكاني في موقع شارع حيفا. اما التغييرات بالكثافة الاسكانية فان معدل الكثافة الاسكانية في كلا الموقعين قد تغيرت كذلك وبشكل متباين ايضا بسبب زيادة الوحدات السكنية في موقع مدينة الصدر من خلال شطر الوحدات السكنية الى اكثر من وحدة سكنية مع بقاء المساحات السكنية المخصصة للسكن ثابتة مقارنة مع مجمع شارع حيفا-القطاع الثامن التي لم تتغير الكثافات الاسكانية خلال الحقبة ما بين 1987-

2011 وبين الجدول 5 الفروقات بالكثافات الاسكانية بين الموقعين .

ب - التغييرات الاقتصادية تبين لنا النتائج الاحصائية للتغيير في مستويات الدخول بين الموقعين وجود تباين في معدل الزيادة النسبية بين الموقعين وذلك من خلال اختبار التغييرات بالدخول خلال الحقبة الزمنية المتدة

بين 1987-2011 التي سيتم قياسها من خلال مؤشرين هما (الدخل، الملكية) وسيتم افتراض حيازة السيارة كمؤشر للدلالة على الملكية لارتباطه بالتغير بالمستوى الاقتصادي للأسرة، حيث اشارت النتائج الاحصائية لتغييرات متباينة بمعدل التغيير بالدخول

(8) بالامكان الاستدلال على وجود فروقات معنوية باعداد المهاجرين بين المنطقتين من خلال اعداد السكان المنتقلين من خارج بغداد حيث سجلت النتائج ان 37.5% من المنتقلين الى موقع مدينة الصدر هم من المهاجرين (بعد تاريخ الاشغال للمنطقة) بينما يمثل المهاجرون 14.6% من المنتقلين من خارج بغداد ويعيشون الان في مجمع شارع حيفا وبفرق عالي المعنوية (P=0.002) .

شهدت مدينة بغداد (والتي تم اختيارها لغرض اختبار الفرضية) معدلات نمو متباينة في كل إحصاء سكاني لها. ويعود سبب ذلك إلى عاملي النمو الطبيعي وعامل الهجرة. ففي عام 1947 جرى أول إحصاء سكاني لمدينة بغداد وقد كان عدد السكان حوالي (515459) نسمة، ومنهم (98880) مهاجراً. وأما في إحصاء عام 1957 فقد بلغ عدد السكان حوالي (1000000) نسمة) بمعدل نمو (6.3 %) ويمكن اعتبار إحصاءات وزارة التجارة ، ذات مصداقية، إذا ما قورنت ببعض البيانات من استمارة الاستبانة (واثبتت تطابق المعلومات) ولكي تكون المقارنة متكافئة سناخذ الحقبة ما بين 1987-2011 لكلا الموقعين. ان الجدول 2 يبين حجم السكان والزيادة السكانية ومعدل النمو لمدينة الصدر ككل بوصفها قطاعاً سكينياً متكاملاً ويمكن اعتبار النتائج الاحصائية تعكس التغيير السكاني لمنطقة الدراسة قطاع (53) للتجانس القطاعي بين محلاتها. اي ان التغييرات بحجم السكان ولحقبة 24 سنة التي تمثل الزيادة (الطبيعية والميكانيكية) تمثل بحدود 79% وان معدل النمو (المتضاعف) السنوي هو 1.028 بشكل متزايد وهو تضاعف بشكل نسبي (هندسي) وليس تجميعي (Relative non Additive) . اما في مجمع حيفا فاذا افترضنا ان عدد العوائل لمجمع حيفا بمعدل اشغال 90% عام 1987 وحسب احصاءات 1997 والمقابلات الشخصية مع السكان فتكون عدد العوائل الساكنة لمجمع بحدود 500 عائلة انخفض معدل الاشغال الى 55% وحسب المسح الموقعي مع استمارة الاستبانة اي انخفاض بمعدل النمو الى (0.977)

³ وذلك بسبب الاختلاف في تاريخ الاشغال لكلا الموقعين حيث تم اعتبار تاريخ الاشغال لمجمع حيفا هو تاريخ الأساس فضلاً عن توفر الاحصاءات الرسمية المعتمدة في سنة 1987 التي يمكن الاعتماد عليها لغرض المقارنة.

جدول (2) حجم السكان ومقدار الزيادة السكانية لعموم مدينة الصدر ومعدل النمو المتغير خلال السنوات المختلفة

سنة	حجم السكان	زيادة سكانية	معدل نمو %
1965	353188	--	--
1977	684956	29768	5.3
1987	845087	162131	2.1
1997	1033500	188413	2
2011-2019	1013766	479766	3.1

جدول (3) يبين التغيرات السكانية في عيني الدراسة

والتباين في معدل النمو السكاني الواضح بينهما

اعتمادا على المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء/إحصاءات سنوات 1965 و 1977 و 1987 و 1997. والمصدر [14] (مقارنة بإحصائيات

الباحث (2011) والمصدر [10]

العينة	الكثافة: وحدة / هكتار عام 1987	الكثافة: وحدة / هكتار عام 2011	نسبة التغير بالكثافة السكانية	معدل النمو السنوي
مدينة الصدر	58	83	43.1%	1.172
مجمع جفا-قطاع 8	158.82	158.82	0.0%	1.000

جدول (4) يبين التغيرات بالكثافة السكانية خلال 24 سنة

بين عامي (1987-2011) والتباين الوضع بينهما

(1) (الزيادة) (أو النقصان) % = ((الفرق ما بين معدلي

النمو السنوي) * الحقة الزمنية) * 100%

العينة	الكثافة: شخص / هكتار عام 1987	الكثافة: شخص / هكتار عام 2011	نسبة التغير السكانية	معدل النمو السنوي (متوسط)
مدينة الصدر	215	1103	79%	1.028
مجمع جفا	1095	200	-45%	0.977

خلال حقبة 24 عام حيث نلاحظ ان الزيادة بالدخل لموقع شارع حيفا ازادت بمقدار الضعف عن ما هو متحقق في مدينة الصدر، اما امتلاك السيارة فنجد ان نسبة الزيادة كانت اكبر لمدينة الصدر وذلك بسبب الحيازة العالية التي كانت في السنة الاساس في موقع شارع

حيفا جدول 6 ، جدول 7

3.8.1 اختبار الفرضية الثانوية الثانية

ان التحقق من مستوى التفاعل والارتباط بين السكان والقرارات الاسكانية الحضرية يبين الأثر الذي نستطيع من خلاله التعرف على مدى ملاءمة السياسات والبرامج الاسكانية للتواصل مع حركة المجتمع والتغيرات الاجتماعية عبر الزمن هذا من جانب، ومن خلال تباين هذه التغيرات مكانيا داخل البيئة الحضرية للمدينة ومستوى تفضيل القرار الاسكاني لتطوير منطقة البحث من ناحية اخرى . ولقياس مستوى الملاءمة زامانيا افترض البحث عدد من المؤشرات يمكن اعتبارها مقياس لهذا الجانب وتتضمن:

اولا: مؤشرات التحقق من الفرضية الثانوية الثانية

أ) قناعة السكان بالبيئة السكنية

التي اقترحها المصممون او اصحاب القرارات الاسكانية

وخلال حقبة زمنية مختلفة وسنفترضها 17 سنة لكلا المنطقتين (وحسب الاحصاءات التي توفرت لدينا) مع الاعتماد على معدل اشغال السكن ، واعتماد ملكية السكن وعدد سنوات البقاء في الوحدة السكنية ، قوة العلاقات الاجتماعية ، والمساحة المخصصة لكل شخص كمؤشرات اخرى لمستوى التفاعل والارتباط والقناعة بالقرارات الاسكانية عبر الزمن.

الاجتماعية داخل الاحياء السكنية فكانت متباينة كذلك زمانيا ومكانيا وحسب البناء الاجتماعي للعينة وطبيعة

القرار الاسكاني في كل منهما ويبين **جدول 8 و جدول 9** الفروقات والتباينات في مؤشر مستوى التفاعل والارتباط بين السكان والسياسات والبرامج الاسكانية ومدى الملاءمة في كل عينة .

حاول البحث اقتراح عدد من البرامج والسياسات الاسكانية المفترضة لتطوير واقع الاحياء السكنية لمنطقتي البحث واختبار التفاعل والارتباط للسكان معها وحسب موقع الحي السكني داخل المدينة من خلال اختبار : برامج التنمية الشاملة ، مستوى المشاركة الشعبية بالقرارات، الخلط باستعمالات الارض وتغيير استخداماتها، تغيير ارتفاعات ونوعية الدور والوحدات السكنية ، فضلا عن اختبار برامج انشاء المدن الجديدة ، الاسكان الشعبي، الخلط المجتمعي كمجموعة قرارات اسكانية ارتبطت مع السياسات والبرامج الاسكانية حيث اظهرت نتائج الاحصاءات وجود تباين في مستوى التفاعل والارتباط للسكان مع هذه القرارات تمثلت بوجود فروقات معنوية بين اجابات المبحوثين لعينتي البحث حيث نلاحظ وجود هذه التباينات في التقبل لهذه القرارات فيما يخص برامج التنمية الشاملة ومحاولة تقليل اعداد المهاجرين داخل المدن وتوفير اماكن تستطيع ان تجذب السكان مرة

اخرى حيث سجلت فرق معنوي ($P=0.027$) بينما سجلت مستويات الرغبة بالمشاركة بالقرارات فرق معنوي عال عند مستوى الدلالة ($P=0.000$) وكانت الرغبة

لدى ساكني شارع حيفا تصل الى 97.9% وسجلت النتائج الاحصائية مستوى عال من التفاعل والارتباط في تقبل خلط استعمالات الارض وبنسبة اعلى لدى ساكني شارع حيفا ويحدود 72.9% وبفرق معنوي عال بين الموقعين

وصل من خلاله مستوى الدلالة الى ($P=0.002$). اما الرغبة في العيش في المدن الجديدة ، حيث بينت النتائج وجود فرق معنوي ولكن ليس بمستوى

عالي ($P=0.075$) ويمكن ان نستدل كذلك ومن خلال الاجابات للمبحوثين ، انه على الرغم من وجود تباين في هذه الاجابات ولكن لازال مستوى تقبل السكان للانتقال للعيش في مدينة خارج العاصمة ولكلا العينتين، ضمن مستويات ليست مشجعة بسبب استمرار ارتباط الاسر في مدينة الصدر بالروابط القرابية بينما كانت النسبة

جدول (5) التباين في الكثافة الاسكانية بين عينتي الدراسة وخلال التغييرات التي حصلت اثناء فترات الاشغال

العينة	عدد السكان عام ١٩٨٧	عدد السكان عام ٢٠١١	نسبة التغير النسبة	معدل النمو السنوي (متري)
مدينة نصر	٨٤٥٠٨٧	١٥١٣٧٤٦	%٧٩	١,٠٢٨
مجمع حيفا	٢٥٤٠	٢٠٥٥	%٤٥-	٠,٩٧٧

جدول (6) التغييرات المتباينة في معدل الدخل من خلال التغييرات زمانيا ومكانيا

العينة	معدل الدخل ١٩٨٧	معدل الدخل ٢٠١١	نسبة التغير	معدل النمو السنوي
مدينة نصر	\$ ٥٠-٤٠	\$ ٣٠٠-٢٥٠	%٦٠٠	١,٠٨٢
مجمع حيفا	\$ ١٠٠-٨٠	\$ ١٢٠٠-٩٦٠	%١٢٠٠	١,١١٩

جدول (7) التغييرات المتباينة في الملكية للسيارة) خلال التغييرات زمانيا ومكانيا

العينة	املاك السيارة لكل ١٠٠٠ شخص /عام ١٩٨٧ ^١	املاك السيارة لكل ١٠٠٠ /عام ٢٠١١	نسبة التغير	معدل النمو السنوي
مدينة نصر	٢٥-١٠	٦٠-٤٠	%٣٩٦	١,٠٦٢
مجمع حيفا	٢٤٧,٩	٧٩٠,٢	%٣١٨	١,٠٥٢

حيث اظهرت نتائج الاحصاء لعينتي البحث وجود فروقات معنوية عالية بين العينتين عند مستوى الدلالة ($P=0.000$) من خلال قياس معامل التوافق للارتباطات (CC-test) لمؤشر ملكية السكن وعدد سنوات البقاء بالسكن بين العينتين اما طبيعة العلاقات

($P=0.002$) حيث كانت الرغبة اقل في موقع مدينة الصدر عن موقع شارع حيفا. وبينت الاحصاءات ان برامج الاسكان الشعبي المقترحة وخصوصا للمؤجرين في كلا العينتين لم تسجل مستويات عالية من القبول لدى السكان حيث كانت نسبة الاجابة لتأييد هذا البرنامج 22.20% ، 10.40% لموقع مدينة الصدر وشارع حيفا على التوالي مع ملاحظة الفرق المعنوي بين الاجابات عند مستوى الدلالة 0.031 بسبب تفضيل اغلب الاسر لبرامج الدعم الحكومي لتوفير اراضي او وحدات سكنية خاصة بتلك الشرائح وبالتقسيم وحسب الامكانيات المتاحة. وبينت نتائج الاستبانة كذلك صعوبة تطبيق برامج الخلط المجتمعي من خلال الاجابة عن تفضيل اغلب العوائل في موقع شارع حيفا لعوائل متقاربة معها ثقافيا ونسبة 75% من المستبنيين التي تتطلب ايجاد برامج بديلة كحل لمشكلة عزل الفئات المجتمعية وحسب المستوى الاجتماعي-الاقتصادي للسكان. جدول 10.

2-8-1 تقييم الاختبارات الفرضيات الثانوية

بينت النتائج الاحصائية والفروقات المعنوية بين الموقعين وجود تباينات واضحة بطبيعة التغييرات الاجتماعية التي واجهت هذه المجتمعات من خلال اختبار هذه التغييرات لحقب زمنية مختلفة التي اثبتت نتائج الاحصائية صحة الفرضية من خلال التباين الزمني والمكاني للتغييرات الاجتماعية وخلال حقبة الاشغال لكلا الموقعين واختلاف التأثيرات التي كانت تفترضها الدراسات السابقة ثابتة ومتجانسة لكل اجزاء المدينة وتفترض حصول التحولات باتجاه خطي، الذي تبين لنا انها تسير باتجاهات مختلفة وحسب طبيعة العامل المؤثر بالتغيير وارتباطه بطبيعة المجتمع داخل النسيج الحضري للمدينة.

وبين النتائج كذلك وجود تباينات واضحة في مستوى التفاعل والارتباط بين السكان والقرارات الاسكانية الحضرية من خلال اختبار مجموعة من الحلول المقترحة لتطوير هذه المناطق السكنية حيث اثبتت النتائج الاحصائية صحة الفرضية بوجود هذه التباينات من خلال اجابات المبحوثين وتقييم هذه الاجابات. ان هذه التباينات تتأثر بالبنية الاجتماعية -الاقتصادية للشرائح الاجتماعية المكونة للتجمعات السكنية ولكنها لاتعطي مؤشر واضح لاتجاه التفاعل والارتباط مع

العليا للاجابات لموقع شارع حيفا بسبب عدم الرغبة للعيش خارج العاصمة. وسجلت الاجابات عن تقبل السكان للعيش في وحدات سكنية تزيد على ثلاثة طوابق وفروقات معنوية عالية عند مستوى الدلالة ($P=0.002$) حيث كانت الرغبة اقل في موقع مدينة الصدر عن موقع شارع حيفا. وبينت الاحصاءات ان برامج الاسكان الشعبي المقترحة وخصوصا للمؤجرين في كلا العينتين لم تسجل مستويات عالية من القبول لدى السكان حيث كانت نسبة الاجابة لتأييد هذا البرنامج 22.20% ، 10.40% لموقع مدينة الصدر وشارع حيفا على التوالي مع ملاحظة الفرق المعنوي بين الاجابات عند مستوى الدلالة 0.031 بسبب تفضيل اغلب الاسر لبرامج الدعم الحكومي لتوفير اراضي او وحدات سكنية خاصة بتلك الشرائح وبالتقسيم وحسب الامكانيات المتاحة. وبينت نتائج الاستبانة كذلك صعوبة تطبيق برامج الخلط المجتمعي من خلال الاجابة عن تفضيل اغلب العوائل في موقع شارع حيفا لعوائل متقاربة معها ثقافيا ونسبة 75% من المستبنيين التي تتطلب ايجاد برامج بديلة كحل لمشكلة عزل الفئات المجتمعية وحسب المستوى الاجتماعي-الاقتصادي للسكان.

جدول 10 .

4 التفاعل والارتباط مع القرارات الاسكانية لتطوير الحي السكني/التباين المكاني

حاول البحث اقتراح عدد من البرامج والسياسات الاسكانية المفترضة لتطوير واقع الاحياء السكنية المشاركة الشعبية بالقرارات، الخلط باستعمالات الارض وتغيير استخداماتها، تغيير ارتفاعات ونوعية الدور والوحدات السكنية ، فضلا عن اختبار برامج انشاء ليس بمستوى عالي ($P=0.075$) ويمكن ان نستدل كذلك ومن خلال الاجابات للمبحوثين ، انه على الرغم من وجود تباين في هذه الاجابات ولكن لازل مستوى تقبل السكان للانتقال للعيش في مدينة خارج العاصمة وكلا العينتين، ضمن مستويات ليست مشجعة بسبب استمرار ارتباط الاسر في مدينة الصدر بالروابط القرابية بينما كانت النسبة العليا للاجابات لموقع شارع حيفا بسبب عدم الرغبة للعيش خارج العاصمة. وسجلت الاجابات عن تقبل السكان للعيش في وحدات سكنية تزيد على ثلاثة طوابق وفروقات معنوية عالية عند مستوى الدلالة

جدول (9) التغييرات المتباينة في القناعة بالسكن خلال حقبة الأشغال وانخفاض في نسبة الملكية بشكل واضح خلال حقبة مختلفة من تاريخ الأشغال

العينة	متوسط سنوات البقاء في السكن	ملكية السكن	فترة العلاقات الاجتماعية	المساحة المخصصة
مجمع حيفا: عام ١٩٩٨ (12)	١٠,٥	%١٠,٥	%٣٥	٢٠,٥
مجمع حيفا: عام ٢٠١١	٩,٦٧	%٣٩,٥	%٣٦	١٨,٥
معدل التغير السنوي	٠,٩٦٦	٠,٩٦٥	١,٠٠١	٠,٩٦٥

القرارات السكنية التي تتماشى مع السياسات والبرامج الاسكانية التي تقترحها الحكومات بوصفها حلولاً للمشكلة السكنية حيث تبين للباحث الحاجة الى اتجاه جديد لدراسة المجتمعات من خلال طبيعة التغييرات الاجتماعية وارتباطها مع كل شريحة تحمل معايير اجتماعية - اقتصادية محددة تكون استجابتها متباينة حسب مجموعة من التغييرات التي تتحدد زمانياً ومكانياً نستطيع من خلاله توقع الارتباط الايجابي بين القرار الاسكاني والتجمعات الاسكانية التي تتفاعل مع هذه القرارات.

جدول (8) التغييرات المتباينة في القناعة بالسكن خلال حقبة الأشغال

العينة	متوسط سنوات البقاء في السكن	ملكية السكن	مستوى العلاقات الاجتماعية	المساحة المخصصة
مدينة الصدر: عام ١٩٨٨ (١)	١٥,٤	%٨٥,٠	%٨٨	١٢,٢
مدينة الصدر: عام ٢٠١١	١٨,٠	%٧١,٨	%٨٢,٥	٧,٤
معدل التغير السنوي	١,٠٠٨	٠,٩٩٣	٠,٩٩٧	٠,٩٧٨

جدول (10) يبين الفروقات المعنوية بين عيني البحث من حيث التفاعل والارتباط مع القرارات السكنية المقترحة لتطوير هذه الاحياء السكنية

النسبة المئوية	التكرارات الملاحظة	الفئات	تقبل القرارات الإسكانية
P = 0.027 معنوي	C.C. = 0.233	محايد	إذا كنت تسكن خارج بغداد هل تفضل العودة الى مكان سكنك الأصلي شرط الحصول على دار سكن هناك ؟
		نعم	
		كلا	
P = 0.000 عالي المعنوية	C.C. = 0.313	نعم	هل تؤيد المشاركة الشعبية في قرارات البلدية في تطوير المنطقة ؟
		كلا	
P = 0.015 معنوي	C.C. = 0.225	نعم	هل شاركت مع الجيران في مبادرات لتطوير المنطقة ؟
		كلا	

P = 0.000 عالي المعنوية	C.C. = 0.279	نعم	هل تؤيد إدخال النشاط التجاري الى داخل المناطق السكنية ؟
		كلا	
P = 0.002 عالي المعنوية	C.C. = 0.707	نعم	هل تعتقد انك لا تمنع السكن في مبنى يرتفع أكثر من 3 طوابق ؟
		كلا	
		احياناً	
P = 0.075 معنوي	C.C. = 0.210	نعم	هل تنتقل للعيش في مدينة قريبة من العاصمة بغداد متكاملة الخدمات؟
		كلا	
P = 0.000 عالي المعنوية	C.C. = 0.512	وجود أقارب بالمنطقة	إذا كان الجواب (لا) هل السبب هو ..
		أفضل العيش داخل العاصمة	
		المنطقة والجيران وارتباطي...	
		أسباباً أخرى	
P = 0.000 عالي المعنوية	C.C. = 0.488	ثقافياً	هل تفضل أن تكون العوائل الساكنة معكم في الزقاق بمستوى قريب منك ←
		اقتصادياً أو نفس الدخل	
		أو من أقاربك	
		ليس ذو أهمية	
P = 0.031 معنوي	C.C. = 0.327	قطعة ارض أو وحدة سكنية تملك لك بالتنسيق ويكون القسط مابين ...	إذا كنت مؤجر هل تفضل أن توفر لك الدولة ←
		مسكن في مساكن حكومية وبإيجارات مناسبة لفترات تصل الى 10-20 سنة	

9-1 الاستنتاجات

• اظهر اختبار مستوى تقبل المجتمع لبرامج التنمية الشاملة ،مستوى المشاركة الشعبية بالقرارات،الخلط باستعمالات الارض وتغيير استخداماتها، تغيير ارتفاعات ونوعية الدور والوحدات السكنية ، فضلا عن اختبار برامج انشاء المدن الجديدة ، الاسكان الشعبي، الخلط المجتمعي كمجموعة قرارات اسكانية ارتبطت مع السياسات والبرامج الاسكانية حيث اظهرت نتائج الاحصاءات وجود تباين في مستوى التفاعل والارتباط للسكان مع هذه القرارات ويمن ان نلاحظ الفروقات المعنوية بين العينتين مما يستوجب ان تكون القرارات الاسكانية متباينة وحسب تقبل السكان لهذه القرارات حيث اظهرت النتائج ان مجتمعات المدينة التي تشغل الحيز السكني الحضري تظهر تبايناً في تقبل برامج والاستراتيجيات ضمن السياسات الاسكانية لتطوير هذه الاحياء التي تتطلب ان تكون هذه القرارات متسقة مع طبيعة المجتمعات وتغييراتها عبر الزمن. ان التغييرات الاجتماعية والتباينات الوجودية على مستوى المدينة وقطاعاتها السكنية والمتباينة زمانيا ومكانيا فضلا عن المؤثرات التي تعمل على تغيير النسيج الحضري للمدينة ، تظهر بوضوح التباينات في طبيعة كل شريحة مجتمعية ويوصي البحث بان تحدد المعايير الاسكانية بشكل يحدد كل شريحة اجتماعية بصورة واضحة وايجاد محددات تجعل هذه المعايير تعمل بمديات تحدد الفئات المستهدفة داخل الحيز الحضري وحسب المؤثرات التي تعمل على تغيير طبيعة هذا المجتمع او ذاك.

10-1 التوصيات

- تتطلب ان تكون السياسات والبرامج الاسكانية متسقة مع طبيعة المجتمعات وتغييراتها عبر الزمن.
- تحديث المؤشرات الحضرية من خلال انشاء "المرصد الحضرية-الاسكانية " بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع وحركته ولكي يضمن نجاحها تتطلب ماياتي:
- ❖ تأسيس قاعدة معلومات تستطيع من خلالها هذه المرصد الحضرية تحديد شكل التغييرات الاجتماعية
- ❖ والمؤشرات التي تؤثر وتحدد العوامل الاجتماعية ذات القيمة العليا في تحديد طبيعة هذه التغييرات (مثل دور العوامل الجيوسراتيجية والتغييرات في الاشرطة الحدودية التي تعرضت لتغييرات بسبب المشاكل مع دول الجوار)

- اوضح البحث وجود زيادة كبيرة في التجمعات السكنية التي تشغل اطراف المدينة والانخفاض في معدل الكثافات في مركز المدينة ولكننا يجب ان لانعزو ذلك للاختلافات في البنية الاجتماعية -الحضرية بين موقعي الدراسة فقط وانما يجب النظر الى ذلك بشكل شمولي تكاملي تتداخل من خلاله مجموعة من عوامل التغيير من بينها تأثير المجاورات والقرارات الاسكانية التي اوضحنا انها تؤثر وتتأثر بطبيعة المجتمع وحركته فهي تصوغ البيئة السكنية وبالمقابل تعمل طبيعة هذه البيئة على تغيير سلوك شاغليها .
- ان التباين في معدل التغييرات بالمستويات الاقتصادية بين عيني الدراسة عبر الزمن يؤشر الى اهمية تكثيف برامج التنمية المجتمعية والحضرية والاسكانية داخل هذه التجمعات التي سجلت مستويات تنمية اقتصادية بمعدلات منخفضة اي انها تتطلب برامج تنموية تستطيع ان تجعل هذه المجتمعات تتدرج وترتفع بمعدلات متوازنة مع بقية قطاعات المدينة ان هذا الاختلاف في القابليات للتغيير يعد مصدر رئيسي في استمرارية اللامساواة ، و ان الاختلاف غير المتوازن في الشكل المكاني للمدينة سوف يعيد توزيع الدخول ، الذين يمتلكون الموارد المالية المناسبة يحصلون على منافع كبيرة ، بينما يبقى الفقراء ذوي فرص اقل ، وهذا يعني ارتداد كبير في توزيع الدخول في منظومة حضرية تتميز بالتغيير السريع.
- اوضح البحث كذلك وجود تغييرات متباينة في القناعة بالسكن خلال فترة الاشغال وانخفاض في نسبة الملكية بشكل واضح خلال حقبة مختلفة من تاريخ الاشغال بين عيني البحث الذي يقود الى الاستنتاج الى ان القرارات الاسكانية وعلى الرغم من ان عدم ملائمتها كحلول تستطيع ان تواكب التغييرات الاجتماعية الا انها تظهر وحسب النتائج الاحصائية لازالت توفر قناعة بالسكن في مجتمعات الدخول المنخفضة (بوجود علاقات قوية بين السكان) بالرغم من وجود المشاكل المتعلقة بانخفاض المعيار المخصص لكل شخص وانخفاض ملكية السكن بكلا العينتين ولكن بنسب متباينة مع عامل الزمن التي تؤشر الى عدم توافق القرارات الاسكانية مع طبيعة البناء الاجتماعي للبيئة والحاجة الى ارتباط طبيعة البناء الاجتماعي والبرامج المتبعة مع اتجاه وحركة مجتمعات المدينة وتغييراتها الاجتماعية المتباينة.

واتجاه كل قطاع اعتمادا على دليل التنمية البشرية (الذي يعد من قبل وزارة التخطيط) والاتجاهات التي تحددها طبيعة التغييرات الديموغرافية وتبايناتها.

الخاص بالمؤتمر المعماري الثالث، التواصل الفكري بين البحث العلمي والتطبيق في العمارة 2010.

9. عبد الله ، نصير ابراهيم ، " تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة استخدام وحدة الجيرة في تخطيط وتصميم المناطق السكنية: حالة الدراسة -مدينة بغداد "، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي / جامعة بغداد 1989.

10. العكلي ، رياض حسون ، " العجز السكاني في مدينة الصدر "، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي / جامعة بغداد 2010.

11. الملا حويش، عقيل نوري، "العمارة الحديثة في العراق: تحديد مقارن في هندسة العمارة والتخطيط" دار الشؤون الثقافي العامة، بغداد، 1988 .

12. النكلاوي، احمد ، " المدخل السيولوجي للاعلام"، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1974.

13. هاروني. د. إكرام، " الأسرة النووية، القرابة والواقع الاجتماعي الحضري" مقال منشور ضمن فعاليات الملتقى الرابع لقسم علم الاجتماع ، الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري، المنعقد يوم 6 و7 نوفمبر 2006، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008

14. هاشم ،احمد " "فعل التغيير وتحولات الهوية المعمارية الاجتماعية" رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الهندسة المعمارية، جامعة بغداد، 2006

15. الهيبي، حسن صالح فليح، " تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى للفترة من 1950-1970 " ، مطبعة دار السلام، بغداد، الطبعة الأولى، 1976.

❖ تحديد المؤشرات التي تستطيع تبني برامج تنموية متكاملة من خلال اقتراح نوعية وحجم هذه البرامج باعتماد فكرة التحديث المتوازن للمدن والتجمعات السكنية والعمل على تحديد التنمية الاسكانية وحجم

المصادر

1. امانة بغداد ، التقرير الفني لتطوير شارع حيفا ، 1980.

2. امانة بغداد، المجلس البلدي لمدينة الصدر .

3. بطاطو ، حنا ، " العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية"، مؤسسة الابحاث العلمية، لبنان، 1990.

4. بن نبي ، مالك، " ميلاد مجتمع " دار الفكر، دمشق، 2006.

5. جعفر ، نبيل ناظم ، " استراتيجيات الاسكان الحضري : نظرة تحليلية لموقف الدول النامية " رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الهندسة المعمارية، جامعة بغداد، 2001

6. الحديدي، انسام صالح، "الفضاء المفتوح في المجمعات السكنية _التنظيم الفضائي واثره في تنمية التواصل الاجتماعي بين الساكنين"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الهندسة، جامعة بغداد، 2001

7. سليم ،ابو الفضل، " سياسات إسكان في منطقة الخليج :الإمارات العربية المتحدة حالة دراسية " ، بحث مقدم لقسم الهندسة المعمارية -كلية الهندسة-جامعة الامارات العربية، 2005.

8. عباس ،د.سناء ساطع ، " التنمية الاسكانية : ابعادها ومقوماتها " بحث منشور في المجلة العراقية للهندسة المعمارية ،العدد 19-21، السنة السادسة ،

17. وزارة التجارة، المركز الرئيسي، احصاءات غير منشورة 2009.
- Transformation of Current Egyptian Cities” ,2003
- Towers, Graham,(2008),”At Home in The City– An Introduction to Urban Housing Design” ,Elsevier, Architectural Press , London
- David,(2007),” ،Walter .22 Designing Communities Charrettes ,Master Plans And Forms– Based Codes” ,Architectural Press, London
- <https://earth.google.com> .23
16. وزارة الاسكان والتعمير، المؤسسة العامة للاسكان ، دائرة التصاميم ،، "مخطط الاسكان العام في العراق " ، التقرير الثاني، الجزء الاول، 1979.
- Al–Naqeeb Abdulkhaliq,” A. .18 Cogitation and implementation , Foundation of Technical Education,” , Iraq–2010
- Eldemery, Ibrahim Mostafa,” .19 Globalization Challenges in Architecture,” journal of Architectural .and Planning Research, winter, 2009
- Emad –Aden A. Ali, “ Visual .20 Design Guidelines For Medium – Sized Cities: Change and



The Changes in Social Structures and Their impact in Urban Housing Policies

A comparative Case study for two neighborhoods in Baghdad

Dr. Prof. Bahjat rashad
Dr. Prof. Fawzia Al-Atiya
Eng. Mohamed Haider Al-Sakini

Abstract

The relationship among social aspects in urban and residential environment need a special interest, in this context , the paper focus towards the meaning of social changing related to housing decisions making,. On another hand, the paper tries to detect the factors that contribute to make these changes act at different levels based on the way of living within the city and the shift towards urban life. This shifting will be concerned, as a social phenomenon, associated with the housing decisions making (housing programs and policies) So the research problem can refine as follows:

(The necessity of clarifying the impact of social urban changing spatially and temporally and their diversity impact upon housing policies and decisions making)

And the research defines the main hypothesis as followed:

The compatibility between “urban housing policies and programs” as well, the needs of urban life, ask for analyzing the socio-economic status of urban community, out of changing and transformation of these standards, spatially and temporally.

For research purposes: main hypothesis will be verified out of:

First, the measuring of social changes in terms of demographic and economic changes in society by verifying the first secondary hypothesis, which was as follows:

There were disparity differences in main factors as well the nature of urban social changes spatially and temporally

Second, the measuring of temporal level of compatibility with the residential environment through changes during periods of occupancy as well as the measure of the level of interaction and the link between population and housing programs and decisions by verifying the secondary hypothesis, which was as follows:

A discrepancy in the level of interaction between population and housing decisions depending on the nature of urban and social organization and factors affecting the nature of these communities within the urban structure of the city In order to achieve the goals of the research and verification of hypotheses, this study tries to emphasis on some basic concepts and draws the indicators of the theoretical aspects in addition, a wide range of previous studies concerning the concept of changes was reviewed. Subsequently we applied these aspects in a case study in order to examine the indicators, and that lead us to conclude the housing policies and decisions need to be harmonize with the different levels of living patterns within the city.